المطر: «التربية» جاهزة لاستقبال الطلبة و130 مدرسة من أصل 868 لم تكمل الاستعدادات

أفاد رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية، الدكتور حمد المطر، بأن ممثلي وزارتي التربية والصحة الذين حضروا اجتماع اللجنة الأحد أكدوا جهوزية وزارة التربية.

وقال إن اللجنة تحققت من الجهوزية المتعلقة بنسب التباعد والحضور في الفصول الدراسية التي ستكون 50 في المئة بالإضافة إلى توفير الكمامات والمعقمات والتحقق من تطعيم الطلبة.

وأضاف: تركت وزارة التربية لأولياء الأمور حرية تطعيم أبنائهم، ولكن من لا يطعم أولاده عليه عمل PCR أسبوعياً، لافتا إلى وجود 6 مراكز مستعدة لإجراء الفحص.

وأشار إلى أن استعدادات التربية بلغت حتى هذه اللحظة 85 في المئة، خصوصا أن عدد مدارس الكويت 868 مدرسة ما يعني أن هناك نحو 130 مدرسة غير جاهزة فقط.

وذكر المطر أن مديري المدارس غير الجاهزة بإمكانهم الصرف من الصناديق التربوية المخصصة للخدمات، مؤكدا أنه بإمكانهم صرف حتى 5 آلاف دينار لتجهيز المدرسة، ومنوهاً إلى قيام أعضاء التعليمية البرلمانية بزيارات ميدانية للمدارس في جميع المناطق التعليمية للاطمئنان على جهوزيتها.

الحميدي: الكويت اليوم أحوج ما تكون إلى حوار وطني برعاية سامية

دعا النائب بدر الحميدي إلى ضرورة طي صفحة الماضي والانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخ الكويت، مع التأكيد على أن سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد هو نقطة التقاء جميع الفرقاء والقادر على انتشال الدولة من الشلل الذي أصابها سياسيا.

وقال الحميدي إن الكويت اليوم أحوج ما تكون إلى حوار وطني برعاية سامية يخفف من الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم، والذي يرسم خارطة واضحة للجميع للنهوض بالكويت اقتصاديا وتنمويا ويعيد لمؤسسات الدولة ثقة المواطنين بها، بمكافحة الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية.

وأكد الحميدي أن قضية المواطنين الذين يعانون بعيدا عن وطنهم و أهلهم في تركيا وغيرها من الدول في الخارج من الأولويات التي يجب أن يحسم ملفها أولا حتى تسهل من عملية الحوار الوطني وتنزع فتيل أي أزمة مستقبلية، كما أن بيان مواطنينا في تركيا مستحق وقد حمل المؤشرات الايجابية، في الوقت ذاته الممارسة الدستورية يجب أن تكون بمعزل عن أي تسوية سياسية ولا بد من المحافظة عليها وعلى الأدوات الرقابية.

بدر الحميدي

وذكر الحميدي أن نجاح الحوار الوطني وعودة المواطنين المهجرين هو انتصار للكويت ولا يمكن اعتباره انتصارا للفئة على أخرى، كما أن المتغيرات السياسية في المنطقة وصورة العالم الجديد بعد جائحة كوفيد-19 تستوجب على الجميع وضع الكويت ومستقبلها نصب أعينهم.

الكندري ومناور يستفسران من 5 وزراء عن «غسيل الأموال»

عبد الكريم الكندري

أسامة المناور

وجه النائب الدكتور عبدالكريم الكندري أسئلة إلى وزراء الخارجية والمالية والتجارة عن العقوبات الأميركية الأخيرة التي طالت مواطنين كويتيين بتهمة الارتباط بشبكة غسيل أموال وتمويل الإرهاب.

وسأل الكندري عن كيفية تنفيذ هذه العمليات واختراق الشبكة للمؤسسات الكويتية المالية والرقابية دون كشفها أو محاسبتها ،وتحوّل مضمون بيان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، المتضمن أسماء أعضاء شبكة من القنوات المالية في لبنان والكويت تعمل على تمويل حزب الله، إضافة إلى شركات تعمل كواجهة لدعم الحزب وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني، إلى أسئلة برلمانية، استفسر من خلالها نائبان عن حقيقة ما تم نشره والنشاط المالي للمواطنين المذكورين في التقرير في الكويت.

كما وجه النائب أسامة المناور سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، وأشار فيه إلى ما تضمنه البيان من قيام المذكورين بغسل عشرات الملايين من الدولارات من خلال الأنظمة المالية الإقليمية، وعمليات تبادل العملات وتجارة الذهب والإلكترونيات لصالح كل من «حزب الله» و«الحرس الثوري»، موضحاً أن الحزب يستخدم، بدعم من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، العائدات الناتجة عن هذه الشبكات التمويل الأنشطة الإرهابية، وكذلك لإدامة عدم الاستقرار في لبنان وفي جميع أنحاء المنطقة.

وطلب المناور البيانات المتعلقة بمن وردت أسماؤهم في البيان المعلن، من حيث صحيفة سوابقهم الجنائية وجهة عملهم، وعما إذا كان قد تم التحقيق معهم من قبل في انتماء لهم مع جهات خارجية، وما الإجراءات التي سيتم اتخاذها تجاههم، سواء في ما يتعلق بالتحفظ على أموالهم، أو إجراء التحريات المالية في التحويلات التي قاموا بها بحسب ما ورد في البيان الأميركي. وسأل «هل ممن وردت أسماؤهم يتمتع بإقامة في الكويت أو سبق أن أقام فيها أو دخلها بقصد الزيارة؟ مع الإفادة بالكفيل أو من تقدم بطلب استقدامه للزيارة، وهل هناك شركات ومؤسسات تجارية تمارس نشاطاً تجارياً في الكويت، سبق أن تمت الإشارة إلى علاقتها مع ما يسمى بحزب الله وفيلق القدس والحرس الثوري الإيراني، في عمليات تهريب النفط الإيراني وغسيل الأموال المتحصلة من وراء ذلك أو ممن ورد ذكر لهم في البيان الأميركي؟ وهل سبق أن تم التحقيق أو مخاطبة وحدة التحريات المالية، حول أي تضخم للحسابات المالية لمن وردت أسماؤهم؟.

بدوره، سأل النائب الدكتور عبدالكريم الكندري وزراء الخارجية والمالية والتجارة عن العقوبات الأميركية التي طالت مواطنين بتهمة الارتباط بشبكة غسيل أموال وتمويل الإرهاب، وكيفية نفوذ هذه العمليات واختراقها للمؤسسات الكويتية المالية والرقابية من دون كشفها أو محاسبتها.

وقال الكندري لو طُهرت مؤسسات الدولة، كما قال المغفور له الشيخ ناصر الصباح، بعد قضية الصندوق الماليزي، لما أصبحت مؤسساتنا المالية مرتعاً لجرائم غسل الأموال، وهذا ما حذّرنا منه خلال استجواب رئيس الحكومة من فوق المنصة، وتكرّر المشهد الآن مجدّداً مع العقوبات الأميركية.

الشاهين يطالب بتطبيق قانون تنظيم التركيبة السكانية

اسامه الشاهين

طالب النائب أسامة الشاهين بتطبيق القانون رقم 74 / 2020 بشأن تنظيم التركيبة السكانية للحد من التأثير الكبير لاختلالاتها على النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وعلى سوق العمل في الكويت.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن قضية معالجة التركيبة السكانية قضية شعبية ووطنية تكاد تكون القضية الأولى من حيث الأهمية والاهتمام، ما اضطر المشرع لاستصدار القانون الذي نفتخر به ونعتز باعتباره أول تشريع يعالج التركيبة السكانية.

وأضاف أنه نظرا لأن القانون حتى هذه اللحظة لم تر مقرراته النور فقد وجه سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. أحمد الناصر عن سبب عدم تطبيق هذا القانون وتحديداً المادة الأولى التي تتطلب من مجلس الوزراء تحديد الوزير المختص بتطبيق قانون التركيبة السكانية، والمادة الثالثة الملزمة بإصدار اللائحة بآليات معالجة خلل التركيبة السكانية تتضمن ضوابط لوضع سقف أعلى للعمالة الوافدة.

وبين أن المادة الخامسة تقضي بأن يصدر مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص لائحة تنفيذية خلال سنة من هذا القانون، لافتا إلى أنه «رغم أن السنة قد شارفت على الانتهاء لم نعرف من هو الوزير المختص ولم نر اللائحة التنفيذية للقانون رقم 74 لسنة 2020 .

واعتبر الشاهين أن المشرع اضطر لإصدار قانون في الشأن التنفيذي بسبب فشل المعالجات الحكومية والقرارات الوزارية، متمنياً أن يرى النور وأن يحقق النتائج المرجوة منه

القطان يسأل عن معدلات أداء محافظ الأسهم العالمية في «صندوق الأجيال»

أعلن النائب د. علي القطان عن توجيهه سؤالا الى وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار، و نص السؤال على: الاستفسار عن استثمارات صندوق الأجيال القادمة التي تتوزع في أسواق الأسهم العالمية وتدار من مديري محافظ خارجيين، وتوضيح أسباب احتفاظ الهيئة العامة للاستثمار بنسبة من السيولة النقدية، وبيان قيام وزارة المالية بتكليف أحد البيوت الاستشارية وضع استراتيجية خاصة بتوزيع الأصول. وطالب بتزويده بما يلي :-

1 -ما هي معدلات الأداء لمحافظ الأسهم العالمية في استثمارات صندوق الأجيال القادمة في أسواق الأسهم العالمية التي تدار من قبل مديري محافظ خارجيين مقارنة بالمؤشر المستخدم كما في ختام آخر سنة مالية منتهية؟ مع بيان المعدل السنوي خلال آخر عشر سنوات وحتى تاريخ ورود هذا السؤال <كلٌ على حدة <بالإضافة للمعدل التراكمي لكل من هذه السنوات العشر.

2 -ما هو الأداء التراكمي بعد استبعاد نسبة (10%) من الأموال التي تضخ في صندوق احتياطي الأجيال القامة سنوياً خلال آخر عشر سنوات وحتى تاريخ ورود هذا السؤال على أن يتضمن كل سنة على حدة، مع الرجاء تزويدي بالأرقام والمعدلات لكل منطقة جغرافية مستثمر بها وعمل مقارنة بالمؤشر المعتمد الخاص بكل منها، وبيان أرقام الأداء الخاصة بمكتب الاستثمار بلندن، على أن تكون جميع البيانات بعد احتساب أتعاب إدارة المحافظ.

د. علي القطان

3 -تزويدي بالمعلومات اللازمة عن نسبة السيولة النقدية التي تحتفظ بها الهيئة العامة للاستثمار خلال آخر عشر سنوات وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، وما هو العائد المحقق من هذه السيولة النقدية مقارنة بالعوائد الخاصة بمؤشرات الأسهم والسندات العالمية خلال هذه المدة.

4 -لما كانت الهيئة العامة للاستثمار قد قامت بتكليف أحد البيوت الاستشارية بوضع استراتيجية خاصة بتوزيع الأصول، لذا يرجى بيان الآتي:

1 -متى وضعت هذه الاستراتيجية؟ وهل اعتمدت من مجلس إدارة الهيئة؟ وما تكلفة إعداد هذه الدراسة؟

2 – هل طبقت هذه الاستراتيجية؟ إذا كانت الإجابة بنعم <يرجى تزويدي بها مع بيان تاريخ البدء بتطبيقها والتوزيع الحالي للأصول.

الاتحاد البرلماني العربي يرفض ويستنكر قرار البرلمان الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في الإمارات

أعرب الاتحاد البرلماني العربي عن رفضه التام واستنكاره الشديد لقرار البرلمان الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكد الاتحاد أن هذا القرار يتنافى مع المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية والوارد في ميثاق الأمم المتحدة «بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى»، باعتبار أن القضاء الوطني لدولة الإمارات هو قضاء مستقل ولا سلطان على القضاة في أحكامهم وفقاً لدستور الدولة الوطني، ومن ثم فإن المساس بسلطة القضاء هو مساس بالسيادة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتشكيك في نزاهة القضاء وأحكامه يناقض كافة المواثيق الدولية ذات الصلة بالعدالة، وسيادة القانون.

وقال الاتحاد البرلماني العربي في بيان صادر عنه اليوم إنه كما يرفض جميع الادعاءات والافتراءات الواردة في نص هذا القرار المجحف، الذي أصدره البرلمان الأوروبي يوم الجمعة الواقع في 17 سبتمبر 2021، بشأن ملف حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه يؤكد أنه قرار يفتقر إلى الموضوعية والدقة في تحري حقيقة الواقع، ويشدد الاتحاد، في الوقت ذاته، على أن تاريخ الإمارات حافل بالإنجازات والمبادرات الإنسانية المنتشرة، ليس في الإمارات وحدها، بل في مختلف أصقاع المعمورة، فضلاً عن منظومة الإمارات التشريعية التي تعزز مبادئ العدالة والمساواة والتسامح، واحترام الحقوق، ودعم العمل الإنساني والإغاثي تماشياً مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتساقا مع وثيقة الأخوة الإنسانية التي وقعت على أرضها وبمباركة منها، وما تضمنته تلك الوثيقة من مبادئ تخدم الإنسانية في كل بقاع العالم.

وفي هذا السياق، يطالب الاتحاد البرلماني العربي، ويدعو البرلمانيين الأوروبيين إلى إعمال لغة العقل والموضوعية، وتجنب الانتقائية، وليقيم أحكامه بعد فحص وروية مع جهات الاختصاص الموثوق بها داخل الدولة، ويذكر الاتحاد العالم أجمع، ومعه البرلمان الأوروبي، بأن دولة الإمارات لها إنجازاتها التي تفخر بها في مجال حقوق الانسان ما جعلها قادرة على أن تستوعب فوق أرضها أكثر من مائتي جنسية يعيش أصحابها في سلام، وأمن ورفاهية، ومن تلك الإنجازات العديدة، قيامها بإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، واستحداث وزارة للتسامح والتعايش، كما صادقت الدولة على 9 اتفاقيات رئيسة لمنظمة العمل الدولية تتعلق بحماية حقوق العمال في التوظيف والأجر، والسكن، و الصحة ..بالإضافة إلى الالتزام الدستوري والتشريعي بتمكين المرأة ومشاركتها بشكل كامل في جميع جوانب الحياة المدنية والسياسة، وكذلك حماية حقوق كبار السن والسجناء.

وأعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن موقفه التضامني والداعم لدولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وحكومة وبرلمانا وشعبا، مجددا ثقته بقدرة الإمارات العربية المتحدة على متابعة مسيرة التقدم والاستقرار والازدهار، وكل ما يلبي تطلعات مواطنيها والمقيمين على أرضها، ويحفظ سيادتها واستقلالها، ودورها الرائد والمتميز، عربياً وإقليمياً ودولياً.

الموزري: خلل وتجاوزات ومخالفات في تعيينات «المدعي العام»

رياض عواد

أعلن النائب النائب شعيب الموزري عن توجيهه سؤالا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر علي الصباح، وجاء نص السؤال كالتالي:

وقال الموزري في سؤاله صدر المرسوم الأميري رقم 255 لسنة 2016 والذي تضمن تعيين نواب لمدير عام الإدارة العامة للتحقيقات، وجاء في البندين 1 و 2 من المادة الثانية منه تعيين مدعين عامين نائبين لمدير الإدارة العامة للتحقيقات، وبما أن المادة 55 من الدستور نصت على أن (يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه)، وجاء في نص المادة 4 من القانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية أن (يكون تعيين مدير عام التحقيقات ونوابه بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 -نمى إلى علمي أن من عُين في البند رقم (1) من المادة الثانية من المرسوم المذكور أعلاه يسبقه (76) مدعيا عاما في ترتيب الأقدمية ومن عُين في البند رقم (2) في المرسوم المذكور يسبقه (261) مدعيا عاما في ترتيب الأقدمية، وهذا يعد تجاوزا وخللا في الاختيار وتمييزا بين المواطنين ومخالفة صريحة لنص المادة رقم (29) من الدستور التي تنص على أن (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين) فما الأسس والمعايير التي بناء عليها رُشح المدعيان العامان الوارد اسماهما في البندين رقمي (1) و (2) من المادة الثانية من المرسوم المذكور أعلاه؟ مع تزويدي بكشف ترتيب وظيفة مدع عام وفقا للأقدمية.

2 -المرسوم المذكور صدر في سنة 2016 أي في فترة سابقة لتوليكم المسؤولية ولكن المسؤولية امتدت نظرا لتوليكم حاليا وزارة الداخلية، فهل اتخذتم أي إجراء لمعالجة هذا الخلل المخالف للمادة 29 من الدستور

من جهة اخرى طالب النائب شعيب الموزري النواب بالتوقيع على طلب الجلسة الطارئة لمناقشة عدد من القضايا العامة في يوم 22 الجاري، مشيرا إلى أن آخر فرصة لتسليم الطلب امس الاثنين قبل العاشرة صباحا.

وقال الموزري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «أوجه حديثي لجميع زملائي النواب الذين لم يوقعوا على هذا الطلب، لاسيما أن هذه القضايا تتعلق بالأمة والشعب الكويتي بكافة فئاته والمعاناة التي يعاني منها وما يجري في البلد من فساد إداري ومالي»، متمنيا من الجميع « التوقيع على هذا الطلب وذلك لعقد هذا الاجتماع الطارئ».

شعيب الموزري

وأوضح أنه «كان من المفترض ان تكون الجلسة الطارئة في 15 سبتمبر ولكن نظرا لسفر بعض النواب في الأسابيع الماضية ارتأيت أن يؤجل هذا الاجتماع الى يوم 22 من الشهر نفسه، مضيفا أن « غداً الاثنين يجب أن يسلم هذا الطلب إلى الأمانة ووفقا للائحة قبل 48 ساعة من التاريخ المحدد لطلب هذه الجلسة».

وبين أن «الطلب يتضمن كل القضايا والأزمات التي تمر بها الدولة ويعاني منها الشعب مثل تردي الخدمات الصحية والتعليمية والقيود الأمنية والأزمة الإسكانية وأزمة القروض وقضية النصب العقاري واستشراء الفساد الإداري والمالي وعرقلة توظيف أبنائنا وبناتنا».

وأضاف أن « قضايا الجلسة الطارئة تشمل سوء الإدارة الحكومية وإهمالها لمعاناة الأرامل والمطلقات، والعبث بالنظام الانتخابي وقضية المصالحة الوطنية وإصدار القرارات التي تضيق على الشعب الكويتي من قبل مجلس الوزراء ومنها منع غير المطعمين من السفر والدخول لبعض الأماكن، ومحاولة إجبار الشعب الكويتي على أخذ اللقاح والتطعيم

المضف يقترح تحويل وظيفة المختار من التعيين إلى الترشيح

أعلن النائب مهلهل المضف عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن تحويل وظيفة المختار من التعيين إلى الترشيح تخفيفاً من الأعباء الناتجة عن أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وقال في مقدمة الاقتراح إنه لما كانت مهمة مختار المنطقة هو «التعبير لدى الوزارات عن احتياجات الأهالي ورغباتهم في شتى النواحي» وعليه فالواجب الأكبر والمهم يكمن في هذا النشاط الأمر الذي يصبح معه ضرورة تطوير آلية عمل اختيار مختاري المناطق وأن تضاف لهم مهمات جديدة وصلاحيات أوسع إلى حد ما وذلك بدوره ينعكس بالإيجاب حيث أنه من المفترض باقترانحا والذي يهدف إلى تخفيف الأعباء الناتجة عن أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية معا ويصبح مركز المختار ذا أهمية أكبر وقابلية للتعامل معه بشكل أسهل.

ونص الاقتراح على ما يلي:

1 -يصدر وزير الداخلية قراراً فيه تحويل وظيفة المختار من التعيين إلى الترشيح على كل منطقة بشروط العامة نفسها لشروط أعضاء الجمعيات التعاونية وبالإضافة إلى أن يكون من المختار من أبناء المنطقة كما تكون لمدة 4 سنوات ولا يجوز ترشيحه لأكثر من ثلاث دورات.

مهلهل المضف

2 – تلتزم كل مختاريه بتقديم برنامج عمل يخدم المنطقة على المستوى الاجتماعي والثقافي والرياضي والتطوعي.

3 -تلزم كل مختاريه بإقامة أنشطة وفعاليات لأبناء المنطقة وتحرص على التوعية الثقافية للأطفال والنظافة العامة والعناية بالبيئة والاهتمام بالحدائق ومساعدة كشافيين الرياضيين في الوصول إلى المدارس الاستكشاف المواهب في كل الألعاب.

4 -تضاف إلى مهام المختار تفعيل إنشاء ديوان للمختاريه مخصص للمتقاعدين.

5 – يخصص المختار بوابة زوار ويوم خاص لذوي الهمم ويعمل على تواصلهم مع الهيئة العامة للإعاقة لتوصيل صوتهم وتلبية احتياجاتهم.

6 – يمنع عن المختار طوال فترة شغله للوظيفة مزاولة أعمال التجارة.

7 -يمتنع المختار عن التدخل في توجيه الناخبين في التصويت لأي انتخابات سواء في مجلسي الأمة أو البلدي أو الجمعيات التعاونية أو الأندية الرياضية في منطقتهم.